



حفظه الله،،

سعادة الأخ/ د. رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع: بشأن إحالة موضوع إلغاء الضرائب التي تفرضها وزارة المالية على معاملات خلو الطرف

الضريبي لمعاملات الطابو إلى لجنة الشؤون الاقتصادية

تهديكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحياتها، بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناء على مداوات لجنة متابعة العمل الحكومي في جلستها رقم (121) المنعقدة بتاريخ 2021/03/09م، وبعد الاطلاع على توصيات لجنة شؤون الأراضي الحكومية في اجتماعها رقم (10) المنعقدة بتاريخ 2021/02/23م، فقد تقرر إحالة موضوع إلغاء الضرائب التي تفرضها وزارة المالية على معاملات خلو الطرف الضريبي لمعاملات الطابو إلى لجنة الشؤون الاقتصادية، وذلك للدراسة حسب الأصول.

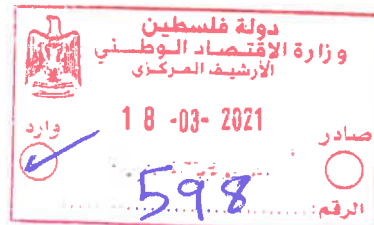
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

نائب أمين عام مجلس الوزراء



مرفق:

- المراسلات بالخصوص.
- نسخة مع الاحترام لـ:
- وزارة المالية.
- الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء.



صادر عن: الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء.



حفظه الله ،،،

سعادة الأخ/ نائب أمين عام مجلس الوزراء

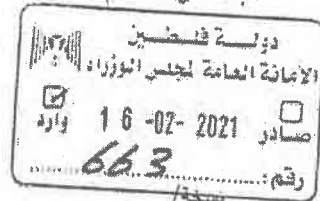
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: بشأن مقترح سلطة الأراضي عمل تسهيلات وخصومات تشجيعية للمواطنين

- بداية نهديك أطيب التحيات، متمنين لكم دوام الصحة والعافية وأن يعينكم الله على حمل الأمانة.
- بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نعلمكم بأنه تم وضع عدد من المقترحات لعمل تسهيلات وخصومات على المعاملات والخدمات المقدمة من قبل سلطة الأراضي لجمهور المواطنين، والمقترحات كالاتي:
1. إلغاء طلب ورقة خلو الطرف الضريبي عند فتح معاملات الطابو.
 2. تخفيض رسوم إيجار الأراضي الحكومية لغرض الزراعة.
 3. تخفيض رسوم إيجار التعاقدات القديمة للأفراد والمؤسسات.
 4. إعفاء المطاعم والفنادق السياحية من رسوم إيجار سنة 2020.
 5. زيادة نسبة تخفيض رسوم أراضي الأقساط من 40% الى 50%.
 6. ترخييل مبلغ الدفعة الأولى في نظام تسوية العشوائيات والبالغ 20% وتوزيعها على باقي الدفعات السنوية.

وعليه نأمل منكم وبكل احترام إدراج موضوع الطلب على جدول أعمال لجنة شؤون الأراضي الحكومية في اجتماعها القادم.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،،



- الملف العام.

- قسم التخصيصات الحكومية

مرفقات/

- نموذج إدراج موضوع على لجنة شؤون الأراضي الحكومية





البند رقم (1)

جهة الطلب/ سلطة الأراضي

اللجنة المختصة:

عنوان البند/ خلو الطرف الضريبي

جهة التسبيب:

تفاصيل البند

ملخص الطلب	إيقاف معاملات خلو الطرف الضريبي في معاملات الطابو.
	<p>استخدمت السلطة الفلسطينية عدة طرق في تحصيل الواردات منذ نشأتها، وقد استعملت سلطات الأراضي كجهة حكومية أخرى لتحصيل هذه الضرائب وذلك باشتراط وجود شهادة خلو ظر كمستند رسمي مشمول في معاملة الطابو بين 1994-2007، ومن ثم بين 2007 إلى الآن وذلك من باب تعاون وزارات وإدارات السلطة الفلسطينية.</p> <p>ارتبطت دوائر الضريبة بإرفاق نموذج خاص بضريبة الدخل والمضافة منذ سنة 1996 وكان يُعد من الأوراق الرئيسية في المعاملة وله مدة سريان، وكانت هذه النماذج قابلة للتجديد والاستعانة بها معاملات أخرى وليونة ويسر مما يُساعد المواطنين والتجار أيضاً على تحمل هذه الإجراءات والتفاعل معها والقدرة على تنفيذها، وأيضاً في حكومة السلطة الوطنية من 1994-2007 كان رئيس سلطة الأراضي في حينها السيد فريح أبو مدين يُوقع على جواز فتح معاملات الطابو بدون خلو طرف وذلك من باب استقلالية دائرة الطابو وأن الطابو مكان ثقة للمراجعين والمواطنين، ولا يكون الطابو سلاح لجهات أخرى.</p> <p>في سنة 2018 تم سن قوانين وإجراءات جديدة وهي اعتماد عدد البيوع في ضريبة الدخل، مما أدى إلى فرض مائة دولار جديدة على كل إصدار خلو طرف موجه إلى الطابو مما أدى إلى عزوف الكثير من المواطنين عن التوجه إلى الطابو لتنفيذ المعاملات لدى الطابو، ولكن بقي نسبة شبه كثيرة من الناس أقبلت على تطويب أراضيها،</p> <p>في مايو سنة 2020 اتخذت دوائر الضريبة إجراءً متشلاً في رض ضريبة 16 % وهي ما تُعرف بالضريبة المضافة وهي دفع نسبة معينة على كل تنفيذ 4 معاملات وتقدير نسبة ربح من كل بيع قُدرت بمبلغ وقدره 4800 شيكل وهذا يسري على التجار-الذين هم اللاعب الرئيسي في استمرار حركة تطويب الأراضي للناس بصفتهم مالكيين للأراضي المشتراة.</p> <p>تتعامل وزارة المالية في معاملات الرهن مع البنوك، وهذه البنوك منقسمة إلى قسمين ، الأول بنوك لها الحق في الحصول على خلوات طرف من الدخل والمضافة وهم البنك الوطني الإسلامي وبنك الإنتاج وشركة الملتزم والبنك الإسلامي الفلسطيني وهي التي تحاسب ضريبياً في حكومة غزة، والبنوك الأخرى لم تتعامل مع حكومة غزة، وعملت اعتمادات مالية، ولم تستطع محاسبتهم ضريبياً باسم البنك في حكومة غزة.</p> <p>لذا تم فرض نسب مقطوعة تتراوح بين 4-7 في المئة من نسبة مبلغ الرهن، وكلما كبر مبلغ الرهن قلت النسبة.</p>

الشروحات





<ul style="list-style-type: none">■ التشاور والتنسيق بيننا وبين وزارة المالية في اتخاذ قرار واحد وصائب وإنجاز المهام بيننا على النحو الإيجابي الذي يُرضي ويخدم الحكومة.■ سلطة الأراضي وتُقدر ثقة الناس بها وثقة الناس بنا ولا نريد أن نكون تبعاً لأحد ولنا قوانين خاصة بنا ثابتة ومعروفة منذ سنة 1938 ولم تتغير أصولها حتى الآن.■ نحن مع إيجابية وزارة المالية بجمع العائدات الضريبية التي تخدم مصلحة الوطن والمواطن، ولكن ليس مع سلبية نقصان وعزوف معظم المواطنين عن التوجه لسلطة الأراضي وترك تطويب أراضيهم وحفظ ممتلكاتهم بسبب ورقة خلو طرف تجعلهم لا يفكرون أصلاً بتسجيل هذه الأراضي بسبب هذه الورقة المتمثلة في خلو الطرف التي تقف حائلاً ومانعاً قوياً ي تسجيل أراضيهم.■ عزوف معظم تجار الأراضي عن تسجيل الأراضي الخاصة بالمواطنين بصفتهم هم البائعون الأصليون وعدم التسجيل والتوجه إلى سلطة الأراضي لفتح أي معاملات، والاستعاضة بكتابة شرط في عقد البيع بعدم التسجيل في الطابو إلا بعد حل مشاكلهم الضريبية، وتقاعس التجار في دفع الضرائب بسبب مطالبة وزارة المالية للتجار بدفع ضرائب باهظة ومضاعفة عن سنوات سابقة، مع العلم أنهم قد أنهوا حساباتهم الضريبية في هذه الملفات.■ يوجد هناك تحجيم لتجار الأراضي وعدم جراءة أية تصرفات وبيعوعات في الطابو إلا بعد الرجوع إلى دوائر الضريبة ودفع الغرامات والأموال المفروضة عليهم مما أدى إلى كساد في عمليات البيع والشراء في الطابو.■ يوجد معاملات كثيرة قد تتخطى حاجز 1000 معاملة وهذا رقم حقيقي ومثبت وتم حصاره من كتبة العرائض وذلك بعدم قدرة أصحابه على إصدار خلو طرف من الضريبة.	<p>توصيات</p>
<ul style="list-style-type: none">■ إصدار قرار بإلغاء قرار خلو الطرف الضريبي من معاملات الطابو خلال فترة 6 شهور.	<p>مشروع قرار</p>